

نواب الإخوان في قضية العلاج يفجرون مفاجآت مدوية .



الأربعاء 15 سبتمبر 2010 12:09 م

15/09/2010

نافذة مصر / اليوم السابع :

شهدت تحقيقات نيابة الأموال العامة العليا أمس الثلاثاء مع نواب الإخوان الست فى قضية العلاج على نفقة الدولة، مفاجآت مدوية . حيث وضع الاستعداد الجيد للنواب الذين تحصنوا بعشرات الحوافظ القانونية وقدموها للنيابة، فاتحين بها النار على المسؤولين بالمجالس الطبية المتخصصة، وطالبوا بالتحقيق معهم فى أقرب وقت عاجل، وهو الأمر الذى دفع النيابة إلى صرف النواب الستة من سرايا النيابة بعد تحقيقات استمرت 6 ساعات متواصلة من الحادية عشرة وحتى الخامسة عصرًا

التحقيقات بدأت بخطأ غير متعمد من نواب الإخوان، وهو دخولهم خطأ إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا التى اعتادوا دخولها فى جميع قضايا جماعة الإخوان المسلمين، والتى لا تبعد سوى 10 أمتار فقط عن نيابة الأموال العامة العليا محل التحقيق، حيث سار النواب نحو النيابة بضع خطوات حتى انتبه أحدهم ورجعوا جميعاً إلى طريقهم الصحيح نحو نيابة الأموال العامة العليا

النواب الستة لم يذهبوا إلى التحقيقات بمفردهم ، إنما حضر معهم ما يزيد عن 17 محامياً من "الجماعة"، أبرزهم عبد المنعم عبد المقصود وسيد جاد الله وناصر الحافى ومحمد طوسون وجمال تاج، فيما حضر ممدوح إسماعيل محامى الجماعات الإسلامية متضامناً مع نواب الإخوان، فضلاً عن أن النائبين محمود مجاهد وأحمد أبو بركة عضوى الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين حضرا أيضاً للتضامن مع النواب .

تم توزيع النواب الستة "محسن راضى ومجدى سليمان عاشور وسيد أحمد الشورى ومحمد فضل وإبراهيم الزنونى وجمال حنفى" على ثلاثة محققين من رؤساء نيابة الأموال العامة العليا، وهم طارق الحيتى ومحمد عبد السلام ومعتز الحميلى، بما يعنى أن كل محقق سيتولى التحقيق مع نائبين

استمرت التحقيقات مع كل نائب بمعدل ساعة ونصف، واجه النواب الستة خلالها اتهامات موحدة تتمثل فى الوساطة مع مسئولين بوزارة الصحة لاستخراج تقارير علاج على نفقة الدولة بالمخالفة للقانون تسببت فى زيادة مديونية وزارة الصحة بمقدار 3 مليارات جنيه، وهو الأمر الذى يعد إهداراً للمال العام وتسهيل الاستيلاء عليه

النواب الستة نفوا كل الاتهامات المنسوبة إليهم وأكدوا أن دورهم فى قرارات العلاج يتلخص فى التزكية على القرارات وتقديمها إلى المجالس الطبية المتخصصة التى تتولى بدورها تحديد ما إذا كان المواطن يدخل تحت مظلة التأمين الصحى أم لا ثم بعد ذلك تتولى تحديد القيمة المالية اللازمة لعلاج المواطن مع تحديد المستشفى الذى سيعالج فيه

وأكد النواب، أن أى مخالفة فى العلاج تقع على عاتق المسئولين بالمجالس الطبية المتخصصة وليس عليهم، ومن ثم تنتفى علاقتهم بالقضية من الأساس، وفتح النواب النار على المسئولين بالمجالس الطبية المتخصصة بأن قدموا أوراقاً ومستندات تدعم اتهاماتهم لمسئولى المجالس الطبية المتخصصة، وتتمثل تلك الأوراق فى نماذج من قرارات علاج على نفقة الدولة عليها اختام بالرفض من من المجالس الطبية المتخصصة لعدم انطباق بروتوكول العلاج عليهم، فضلاً عن قرارات أخرى عليها اختام بالرفض، لأن المواطن الذى تقدم للعلاج على نفقة الدولة مؤمن عليه مسبقاً فى التأمين الصحى، وهو الأمر الذى يؤكد، حسب قول نواب الإخوان، أن المجالس الطبية المتخصصة تعلم بروتوكول العلاج جيداً وأن أى خطأ نتج فى القرارات فيعود عليها وليس على النواب

المفاجأة الكبرى التى فجرها نواب الإخوان بالتحقيقات تمثلت فى حافظتين للأوراق والمستندات قدمهما النائب الدكتور إبراهيم الزنونى وحافطة أخرى قدمها النائب محسن راضى

حافطة الدكتور إبراهيم الزنونى رغم أنها لا تزيد عن ورقتين فقط، إلا أنهما تحمل فى طياتها اتهاماً للمجالس الطبية المتخصصة، وحسيما جاء بالحافطة التى حصل اليوم السابع على نسخة منها، فإن المواطنة آية محمد رمضان حسن، التى تعاني من مرض الصرع تحصل على علاج شهري على نفقة الدولة بقيمة 1200 جنيه، فى حين صدر قرار لنفس المواطنة من المجالس الطبية المتخصصة يحمل رقم 801400 بتاريخ 15 ديسمبر 2009 بقيمة 800 ألف و200 جنيه موقع عليها الدكتور محمد عابدين رئيس المجالس الطبية المتخصصة بزيادة 800 ألف جنيه عن القيمة الأصلية للقرار، وهو الأمر الذى يمثل إهمالاً شديداً من العاملين بالمجالس الطبية المتخصصة، وتأكيداً على أن كل المخالفات الواردة بقرارات العلاج تمثل أخطاء ارتكبوها ويستحقوا المعاقبة عليها

إبراهيم الزنونى فى حديثه لليوم السابع أكد أنه بمجرد أن وجد ذلك الرقم المالى الكبير فى قرار العلاج حمل القرار وتوجه إلى المجالس الطبية المتخصصة وأخطرهم بالخطأ الموجود بالقرار وقام بتغييره بنفسه، مؤكداً على أنه لو يرغب فى التزيب أو الحصول على أموال من وراء قرارات العلاج على نفقة الدولة لكان صرف قيمة المبلغ الأساسية للمواطنة المريضة والمقدرة بـ1200 جنيه وحصل لنفسه على 800 ألف جنيه دون أن يدري أحد

الحافطة الثانية التى قدمها النائب محسن راضى، تمثلت فى نماذج من قرارات العلاج على نفقة الدولة استخرجها أعضاء من الحزب الوطنى فى حين تم رفضها من نواب الإخوان المسلمين رغم تماثل القرارات مع بعضها البعض، وهو الأمر الذى يشير إلى أن نواب الإخوان كانوا يواجهون معوقات شديدة فى استخراج قرارات العلاج

نواب الإخوان الستة عقدوا مؤتمراً صحفياً مصغراً أعلنوا خلاله أنهم أول من بادروا بالتحقيق فى مخالفات العلاج على نفقة الدولة من خلال طلبات الإحاطة وأسئلة الاستجواب تحت قبة البرلمان، مؤكداً على أن الغرض الأساسى من الزج بأسمائهم فى القضية هو التعريض بسمعة الإخوان قبيل انتخابات مجلس الشعب المقبلة وإدعاء أن الإخوان يهدرون المال العام .